

لسنة

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2008



تحرير
د. محسن محمد صالح



الفصل الثامن

المؤشرات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة

المؤشرات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة

مقدمة ما زال الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة يعاني من إجراءات الاحتلال الإسرائيلي وسياساته التي تهدف إلى ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي وتكريس تبعيته وخدمته للمشروع الصهيوني. وما زال تحكّم إسرائيل "بالمعابر وعمليات الاستيراد والتصدير، وضربها أو تعطيلها للبنى التحتية تشكل العقبة الرئيسية أمام تطور الاقتصاد الفلسطيني. إن جوهر القضية الفلسطينية هو مشروع وطني تحرري يهدف إلى الاستقلال، وعلى الرغم من ضرورة العمل بكل الطرق لتوفير الحياة الكريمة للفلسطينيين، إلا أنه لا ينبغي تقزيم المشروع الوطني بمجرد "تحقيق الرفاهية تحت الاحتلال". ويجب أن توضع المعاناة المعيشية والاقتصادية للشعب الفلسطيني في إطار الصراع مع الاحتلال، ورفض عمليات الإذلال والتركييع من خلال لقمة الخبز وحبّة الدواء. وللشعب الفلسطيني إمكانات وطاقات هائلة لا تعكسها الأرقام الواردة في التقارير. كما أن النتائج العامة لا تعكس بالضرورة حالة متشابهة بين الضفة والقطاع بسبب اختلاف طبيعة تعامل الاحتلال والعالم العربي والدولي معهما؛ فعلى الرغم من معاناتهما من الاحتلال، إلا أن القطاع يعاني من حصار خانق غير مسبوق، أدى إلى شلل العديد من جوانب الحياة الاقتصادية.

أولاً: الحسابات القومية تشير التقديرات الأولية للحسابات القومية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لسنة 2008، إلى نمو في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال سنة 2008، وبنسبة 2.3% عما كان عليه الوضع في سنة 2007، حيث ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي من 4,535.7 مليون دولار في سنة 2007، إلى 4,639.7 مليون دولار في سنة 2008.

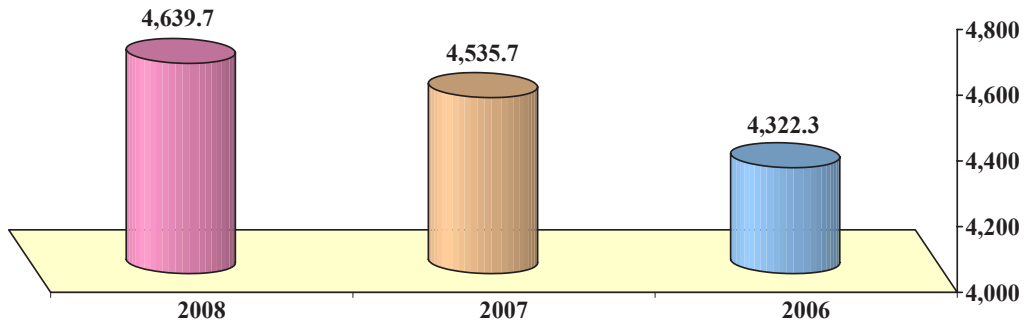
وقد حدث تراجع في بعض الأنشطة الاقتصادية مثل الزراعة وصيد الأسماك، والإنشاءات، والنقل والتخزين والاتصالات، بينما ارتفع حجم بعض القطاعات الأخرى كالتعدين، والصناعة التحويلية والمياه والكهرباء، وتجارة الجملة والتجزئة، والخدمات، والوساطة المالية، والإدارة العامة والدفاع، والخدمات المنزلية.

جدول 8/1: الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة 2006-2008
بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004 (بالمليون دولار)¹

السنة	2006	2007	*2008
الناتج المحلي الإجمالي	4,322.3	4,535.7	4,639.7

* تقديرات أولية (الإصدار الأول).

الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة 2006-2008 (بالمليون دولار)



من الملاحظ أن أداء القطاعات الاقتصادية المكونة

للناتج المحلي الإجمالي لسنة 2008 قد اتسم

بالإرباك وعدم التوازن، بسبب اختلاف الأوضاع

وظروف الاحتلال والحصار بين الضفة الغربية وقطاع غزة؛ إذ تحسنت الأوضاع الاقتصادية نسبياً في الضفة، بينما تصاعد الحصار وتزايدت المعاناة في القطاع.

1. الزراعة وصيد الأسماك:

يعدّ النشاط الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة من الأنشطة الإنتاجية المهمة، حيث يؤدي القطاع الزراعي دوراً رئيسياً في الاقتصاد الفلسطيني من حيث إسهام الصادرات الزراعية بنصيب مهم في التجارة الخارجية، كما يوفر القطاع الزراعي الكثير من المواد الخام والأولية لمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وقد بلغت المساحة المزروعة، خلال العام الزراعي 2007/2006، في الضفة الغربية وقطاع غزة 1.835 مليون دونم (90.1% في الضفة مقابل 9.9% في القطاع)، مقارنة مع 1.826 مليون دونم في العام الزراعي 2006/2005. وقد شكلت المساحة المزروعة بأشجار الفاكهة النسبة الأكبر من مجموع مساحات الأراضي المزروعة، حيث بلغت 63.5% خلال العام الزراعي 2007/2006.

وتعدّ الزراعة المروية هي السائدة في قطاع غزة حيث تحتل 73.3% من مجموع المساحة المزروعة في القطاع؛ أما في الضفة الغربية فإن نسبة الزراعة المروية لا تتجاوز 8.3% من إجمالي المساحة المزروعة².

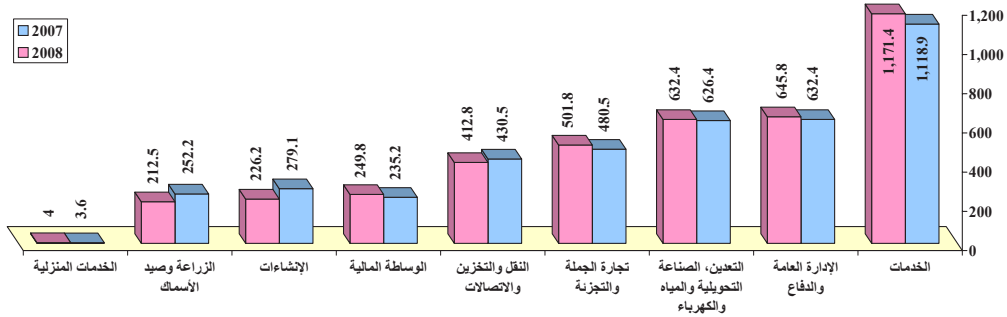
وتشير التقديرات الأولية المتوفرة لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إلى أن إجمالي القيمة المضافة لنشاط الزراعة وصيد الأسماك لسنة 2008 قد سجل تراجعاً عن سنة 2007 مقداره 39.7 مليون دولار وبنسبة 15.7% تقريباً، حيث تراجع من 252.2 مليون دولار في سنة 2007 إلى 212.5 مليون دولار في سنة 2008؛ وبلغت نسبة إسهام قطاع الزراعة وصيد الأسماك في الناتج المحلي الإجمالي 4.6% تقريباً (انظر جدول 8/2).

جدول 8/2: الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي 2007-2008 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004 (بالمليون دولار)³

النشاط الاقتصادي	2007	*2008
الزراعة وصيد الأسماك	252.2	212.5
التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء	626.4	632.4
- التعدين واستغلال المحاجر	17.6	15.9
- الصناعة التحويلية	450	455.7
- إمدادات المياه والكهرباء	158.8	160.8
الإنتاجات	279.1	226.2
تجارة الجملة والتجزئة	480.5	501.8
النقل والتخزين والاتصالات	430.5	412.8
الوساطة المالية	235.2	249.8
الخدمات	1,118.9	1,171.4
- الأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية	417.5	419.6
- أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية	69.9	74.4
- المطاعم والفنادق	62.4	101.7
- التعليم	442.9	448.2
- الصحة والعمل الاجتماعي	126.2	127.5
الإدارة العامة والدفاع	632.4	645.8
الخدمات المنزلية	3.6	4
ناقص: خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة	-257.1	-263.5
زائد: الرسوم الجمركية	283.9	285.4
زائد: صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات	450.1	561.1
الناتج المحلي الإجمالي	4,535.7	4,639.7

* تقديرات أولية (الإصدار الأول).

الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي 2007-2008 (بالمليون دولار)



2. التعدين، والصناعة التحويلية والمياه والكهرباء:

واجه قطاع التعدين والصناعة في الضفة الغربية وقطاع غزة العديد من الصعوبات والمشاكل المتعلقة بهيكل الصناعة وأحجامها، وعدم القدرة على إيجاد أسواق جديدة لتصريف منتجاته، بالإضافة إلى مشاكل تتعلق بنقص التمويل اللازم والتجهيزات واللوازم الصناعية، وافتقاره إلى المواد الخام، وإلى عدم الانتظام في استلام المستورد منها. كما يواجه القطاع الصناعي انخفاضاً في نسبة الكفاءة الإنتاجية، وارتفاع تكاليف الإنتاج، بالإضافة إلى النقص الواضح في مجال الخبرة الفنية والتقنية، وغياب التنظيم والتخطيط للقطاع الصناعي. وقد ارتبطت هذه المشاكل والمعوقات بسياسة الاحتلال الإسرائيلي، المعنية بمنع أو إعاقة أي تطور أو نمو للقطاع الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

تشير النتائج النهائية لتعداد المنشآت 2007 وتحديثاته لغاية 2008/12/31 إلى أن عدد المنشآت الاقتصادية التي تم حصرها في الضفة والقطاع خلال الفترة 2007/10/20-2007/11/10 قد بلغ 132,938 منشأة، باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته "إسرائيل" عنوة بعيد احتلالها للأراضي الفلسطينية عام 1967، منها 94,270 منشأة في باقي الضفة الغربية و38,668 منشأة في قطاع غزة، ومن هذه المنشآت هناك 109,476 منشأة عاملة على مستوى الضفة والقطاع، تشمل القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية، يعمل فيها 299,754 عاملاً⁴.

وتشير التقديرات الأولية إلى نمو طفيف في القيمة المضافة لأنشطة التعدين، والصناعة التحويلية والمياه والكهرباء في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال سنة 2008، حيث ارتفعت من 626.4 مليون دولار سنة 2007 إلى 632.4 مليون دولار سنة 2008، أي بنسبة نمو قدرها 1% تقريباً. وقد شكلت الصناعات التحويلية الجزء الأكبر من هذا القطاع، حيث شكلت ما نسبته 72.1% من إجمالي نشاط التعدين، والصناعة التحويلية والمياه والكهرباء لسنة 2008. وقد أسهم قطاع التعدين، والصناعة التحويلية والمياه والكهرباء بما نسبته 13.6% من الناتج المحلي الإجمالي للسنة نفسها (انظر جدول 8/2).

3. الإنشاءات:

شهد إجمالي القيمة المضافة لقطاع الإنشاءات في الضفة الغربية وقطاع غزة تراجعاً خلال سنة 2008، حيث تراجع من 279.1 مليون دولار في سنة 2007 ليصل إلى 226.2 مليون دولار في سنة 2008 أي بما نسبته 19%، وقد شكّل إسهام قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2008 ما نسبته 4.9% (انظر جدول 8/2).

مع الإشارة إلى توقف عمل هذا القطاع بعد النصف الثاني من سنة 2007 في غزة، وذلك بعد فرض سلطات الاحتلال الإسرائيلي الإغلاق الكامل لقطاع غزة، وحرمانه من دخول كافة المستلزمات اللازمة لعمل قطاع الإنشاءات، وبالتالي توقف المشاريع الإنشائية فيه، أي أن التراجع الذي حدث في هذا القطاع في غزة قد تمّت تغطيته بشكل رئيسي في الضفة الغربية.

4. تجارة الجملة والتجزئة:

تشير التقديرات الأولية إلى نمو القيمة المضافة لنشاط تجارة الجملة والتجزئة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال سنة 2008 بما نسبته 4.4%، حيث ارتفعت قيمته من 480.5 مليون دولار في سنة 2007 لتصل إلى ما مجموعه 501.8 مليون دولار في سنة 2008. وبلغ إسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2008 ما نسبته 10.8% (انظر جدول 8/2).

5. النقل والتخزين والاتصالات:

اعتماداً على البيانات التقديرية الأولية لسنة 2008 فقد أظهر قطاع النقل والتخزين والاتصالات في الضفة الغربية وقطاع غزة تراجعاً بلغت نسبته 4.1%، حيث تراجعت قيمته من 430.5 مليون دولار في سنة 2007 لتصل إلى 412.8 مليون دولار في سنة 2008، وبلغ إسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2008 ما نسبته 8.9% (انظر جدول 8/2).

6. الوساطة المالية:

تشير التقديرات الأولية إلى نمو القيمة المضافة لنشاط الوساطة المالية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال سنة 2008 بما نسبته 6.2%، حيث ارتفعت من 235.2 مليون دولار في سنة 2007 إلى 249.8 مليون دولار في سنة 2008. وبلغ إسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2008 ما نسبته 5.4% (انظر جدول 8/2).

7. الخدمات:

شهد إجمالي القيمة المضافة لأنشطة الخدمات المختلفة نمواً نسبته 4.7% خلال سنة 2008، فقد ارتفعت قيمة هذه الأنشطة من 1,118.9 مليون دولار في سنة 2007 إلى ما مجموعه 1,171.4 مليون دولار في سنة 2008، وقد بلغ إسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي

لسنة 2008 ما نسبته 25.2%. وبالإشارة إلى الأنشطة المكونة لهذا القطاع فقد احتل نشاط التعليم ما نسبته 38.3% من إجمالي هذا النشاط وبقيمة قدرها 448.2 مليون دولار، تلتها الأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية بإسهام قدره 419.6 مليون دولار وبنسبة 35.8% من إجمالي نشاط قطاع الخدمات. ومثل قطاع الصحة والعمل الاجتماعي ما نسبته 10.9% من إجمالي هذا القطاع، وبقيمة مقدارها 127.5 مليون دولار، تلاه قطاع المطاعم والفنادق بقيمة 101.7 مليون دولار، ثم أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية بقيمة 74.4 مليون دولار (انظر جدول 8/2).

وقد أعلن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني نتائج مسح النشاط الفندقي في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال سنة 2008، والذي تمّ تنفيذه ميدانياً بأسلوب المسح الشامل لكافة المنشآت الفندقية في الضفة والقطاع، وأظهرت النتائج أن عدد الفنادق العاملة في الضفة والقطاع قد بلغ 87 فندقاً في شهر كانون الأول / ديسمبر 2008، بسعة 4,346 غرفة، تضمّ 9,466 سريراً. كما أظهرت النتائج أن متوسط عدد العاملين في فنادق الضفة والقطاع خلال سنة 2008 بلغ 1,345 عاملاً، منهم 14% إناث.

بدأ النشاط الفندقي باستعادة بعض عافيته بعد انتهاء سنة 2002 التي شهدت نزوة الأحداث والإجراءات الإسرائيلية من إغلاقات واجتياحات للمدن، فقد بدأ عدد النزلاء يرتفع تدريجياً اعتباراً من سنة 2003، حيث ارتفع من 62,812 نزياً سنة 2003 ليصل إلى 316,866 نزياً خلال سنة 2007 وإلى 446,133 نزياً خلال سنة 2008، علماً أنه قد وصل إلى 355,711 نزياً خلال سنة 2000. ويرافق هذا التحسن في عدد النزلاء تحسناً في كافة المؤشرات الفندقية الأساسية، مثل عدد ليالي المبيت ومعدلات إشغال الغرف والأسرّة الفندقية، حيث كانت نسبة إشغال الغرف الفندقية خلال سنة 2000 تشكل النسبة الأعلى منذ سنة 1995 بنسبة 32%، وفي سنة 2002 انخفضت إلى 10%، وفي سنة 2007 ارتفعت إلى 25%، أما خلال سنة 2008 فقد ارتفعت نسبة إشغال الغرف إلى 36%⁵.

8. الإدارة العامة والدفاع:

سجلت القيمة المضافة لقطاع الإدارة العامة والدفاع نمواً في سنة 2008 عن سنة 2007 بنسبة قدرها 2.1% تقريباً، فقد نما هذا القطاع من 632.4 مليون دولار في سنة 2007 إلى حوالي 645.8 مليون دولار في سنة 2008. وبلغ إسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2008 ما نسبته 13.9%. ويعتقد بأن الزيادة في قيمة هذا النشاط تعود إلى زيادة المدفوعات الحكومية على شكل رواتب مستحقة لموظفي القطاع العام والأجهزة الأمنية (انظر جدول 8/2).

يشير الجدول 8/3 إلى التغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال السنوات 2006-2008 بالأسعار الثابتة، وذلك حسب ما أظهرته التقديرات الأولية

ثالثاً: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

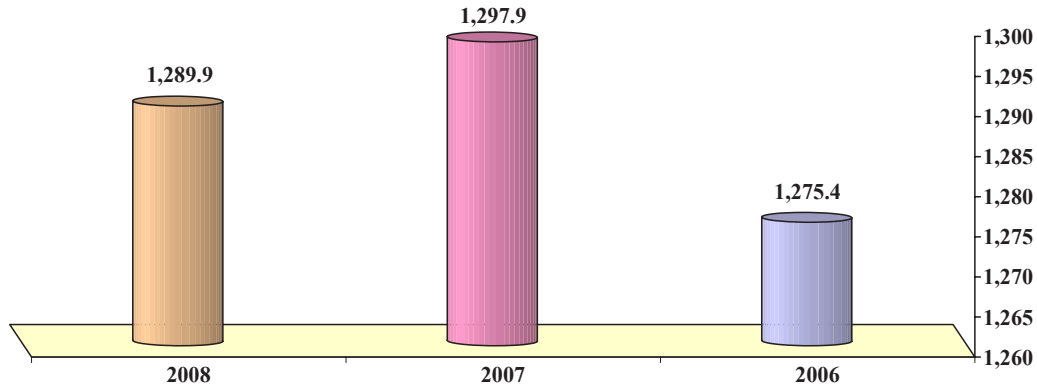
الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. فقد سجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2008 تراجعاً طفيفاً بلغت نسبته 0.6%، حيث تراجع من 1,297.9 دولار سنة 2007 إلى 1,289.9 دولار سنة 2008. ويظهر أن نصيب الفرد في قطاع غزة قد تراجع بسبب الحصار الإسرائيلي الخانق، في الوقت الذي ارتفع فيه نصيب الفرد في الضفة الغربية، وهو ما جعل نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي مستقراً تقريباً لكلا المنطقتين.

جدول 8/3: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 2006-2008
بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004 (بالدولار)⁶

السنة	2006	2007	*2008
التقدير السنوي	1,275.4	1,297.9	1,289.9

* تقديرات أولية (الإصدار الأول).

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 2006-2008 (بالدولار)



تجدر الإشارة إلى الوضع الاستثنائي الذي تشهده مناطق السلطة الفلسطينية منذ منتصف سنة 2007، بوجود الضفة الغربية تحت سيطرة الرئاسة الفلسطينية وحكومة الطوارئ

رابعاً: المالية العامة

في رام الله، وبوجود قطاع غزة تحت سيطرة الحكومة المقالة برئاسة إسماعيل هنية. وعلى هذا، فإن أي تحسن في الوضع المالي للسلطة لم ينعكس بالضرورة على كلا المنطقتين؛ ففي الوقت الذي شهدت فيه مناطق الضفة تحسناً نسبياً، فإن المعاناة والحصار ومظاهر الفقر قد زادت في قطاع غزة.

ويشير تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن عملية تحصيل إيرادات الحكومة قد ارتفعت حسب بيانات وزارة المالية خلال سنة 2008 بنسبة 23.2% مقارنة مع سنة 2007؛ حيث إن الإيرادات المحصلة خلال سنة 2008 بلغت 1.6 مليار دولار، ويعود ذلك الارتفاع إلى استمرار تدفق ضرائب المقاصة من الجانب الإسرائيلي، ووجود تحسن في جباية الضرائب المحلية، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة الإيرادات غير الضريبية. وقد تزامن مع هذا المستوى من الإيرادات زيادة في النفقات العامة، حيث بلغت نسبة الارتفاع في النفقات العامة 11.1% مقارنة مع سنة 2007. وكان من أحد الأسباب الرئيسة لهذا الارتفاع هو سداد جميع المستحقات أو المتأخرات المتعلقة في القطاع الحكومي، وخاصة رواتب الموظفين البالغ عددهم حوالي 165 ألف موظف خلال سنة 2008⁷.

1. الإيرادات العامة:

يتضح من تقرير وزارة المالية حول العمليات المالية للسلطة الفلسطينية، من حيث الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل، خلال سنة 2008 أن إجمالي الإيرادات قد بلغ حوالي 1.57 مليار دولار، مقارنة بنحو 1.27 مليار دولار سنة 2007، أي بنسبة نمو قدرها 23.3%. غير أن الإيرادات المحلية سنة 2008 لم تتجاوز 562 مليون دولار من مجمل الإيرادات، منها 273 مليون دولار إيرادات ضريبية و234 مليون دولار إيرادات غير ضريبية. أما معظم الإيرادات فجاءت من إيرادات المقاصة (الناجمة عن عمليات الاستيراد والتصدير الفلسطينية) والتي تحصلها الحكومة الإسرائيلية، والتي ارتفعت من 896 مليون دولار سنة 2007 إلى حوالي 1.12 مليار دولار سنة 2008، أي بنسبة 25.2% (انظر جدول 8/4).

2. النفقات العامة:

يشير تقرير وزارة المالية للسلطة الفلسطينية إلى أن إجمالي النفقات لسنة 2008 قد بلغ حوالي 2.83 مليار دولار، مقارنة بـ 2.54 مليار دولار سنة 2007، وبنسبة زيادة مقدارها 11.1%. وقد مثلت الأجور والرواتب سنة 2008 ما نسبته 51.4%، أي ما مجموعه 1.45 مليار دولار، مقارنة بـ 1.28 مليار دولار سنة 2007، وهو ما يمثل 50.5% من ميزانية 2007 حسب بيانات وزارة المالية.

وقد تمّ تغطية عجز الموازنة عن طريق الدعم الخارجي لميزانية السلطة، والذي بلغ حوالي 1.89 مليار دولار سنة 2008 (انظر جدول 8/4).

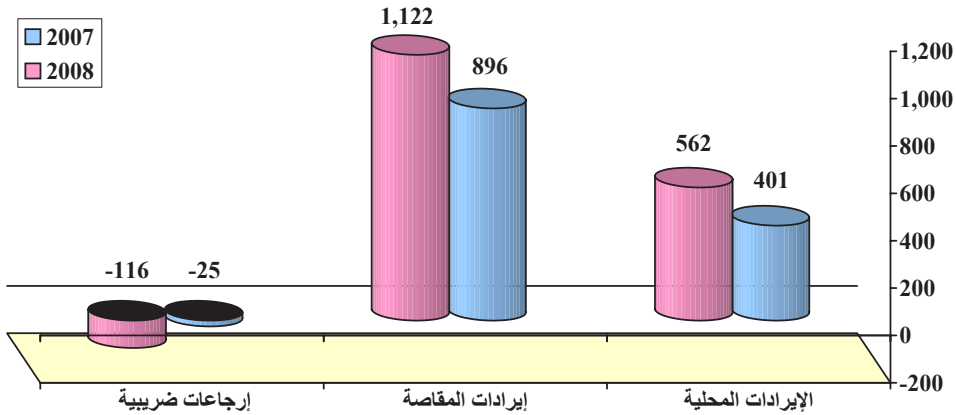
جدول 8/4: تقرير العمليات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل 2007-2008 (بالمليون دولار)⁸

2008		2007	البيان
فعلي	موازنة	فعلي	
1,568	1,632	*1,272	صافي الإيرادات العامة
562	*564	*401	الإيرادات المحلية
273	253	202	- إيرادات ضريبية
234	166	122	- إيرادات غير ضريبية
55	146	78	- توزيعات أرباح**
1,122	1,087	896	إيرادات المقاصة
-116	-20	-25	إرجاعات ضريبية (-)
47	20	25	- ضريبة قيمة مضافة
69	0	0	- بترول
2,825	2,845	2,543	إجمالي النفقات الجارية وصافي الإقراض
1,453	1,481	1,283	رواتب وأجور
925	964	725	النفقات الجارية الأخرى
291	399	239	- نفقات تشغيلية
634	565	486	- نفقات تحويلية
447	400	535	صافي الإقراض
-1,257	-1,213	-1,271	العجز في الميزان الجاري قبل التمويل
250	492	131	النفقات التطويرية
-387	-217	-23	صافي التغير في المتأخرات
-1,894	-1,922	*-1,426	العجز الإجمالي قبل التمويل
1,894	1,922	1,426	التمويل
1,763	1,634	1,011	- دعم الموازنة
250	492	100	- تمويل النفقات التطويرية
15		421	- إيرادات المقاصة المجمدة المفرج عنها
-134	-204	-106	- تمويل البنوك
3.6	3.6	4.1	سعر الصرف

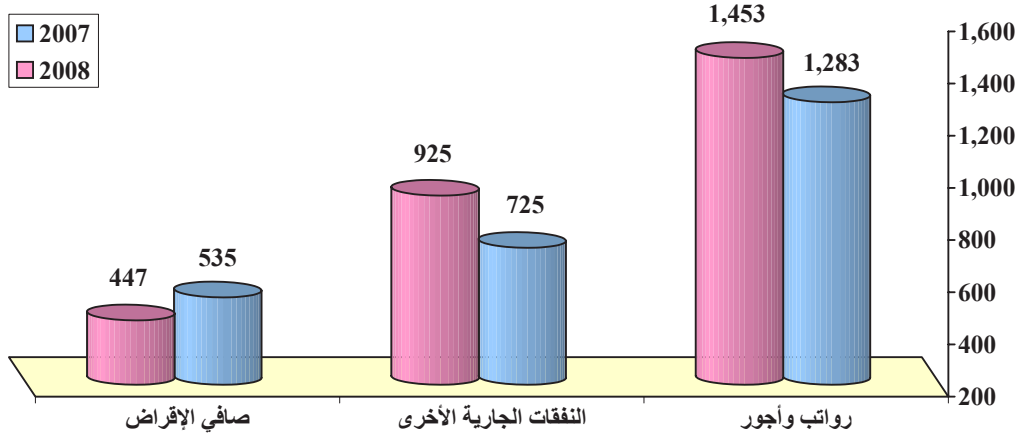
* يظهر أن هناك عمليات تدوير وتقريب للأرقام في الجدول الذي قدمته دائرة الموازنة في وزارة المالية، وهو ما جعل صافي الإيرادات العامة لسنة 2007، والإيرادات المحلية لسنة 2007، وفي موازنة 2008 أقل بمليون دولار من مجموع الأرقام التفصيلية التي تحتها. وهو ما ينطبق أيضاً على العجز الإجمالي قبل التمويل.

** لا يشتمل المبلغ في سنة 2008 أرباح صندوق الاستثمار بقيمة 197 مليون دولار، والتي استخدمها الصندوق لتسديد مديونية السلطة تجاهه.

إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية 2007-2008 (بالمليون دولار)



نفقات السلطة الوطنية الفلسطينية 2007-2008 (بالمليون دولار)



على الرغم من الحصار المشدد الذي فرض على الحكومة الفلسطينية المنتخبة منذ بداية سنة 2006، إلا أن إجمالي

خامساً: المنح والمساعدات الخارجية

المساعدات التي وصلت إلى السلطة الفلسطينية من مختلف المانحين خلال سنة 2006 قد بلغ نحو 738.2 مليون دولار.

وبلغ الحجم الكلي للمساعدات والمنح الخارجية في سنة 2007 حسبما تظهر أرقام وزارة المالية 1.416 مليار دولار.

ومن الجدير ذكره في هذا المجال أن جزءاً من هذه المساعدات جاء دون تنسيق مع الحكومة، وإنما عبر تدفقات غير منتظمة من حيث المحتوى، أو الإدارة، أو المواعيد الزمنية، مما حال دون القدرة على توجيهها أو حصرها، أو استثمارها وفق خطة أو رؤية موحدة على الأقل، مما أدى إلى إضعاف النظام المالي للسلطة الفلسطينية وجعلها أقل قدرة على التأثير في تطورات الاقتصاد.

كما يلاحظ بأن مساعدات الدول والمؤسسات المانحة عادت إلى التدفق بشكل مباشر إلى السلطة الفلسطينية بعد تشكيل حكومة تصريف الأعمال في رام الله، بعد أن كانت تأتي بأشكال أخرى غير مباشرة.

وفي هذا الإطار تعهدت 87 دولة وهيئة دولية، خلال "مؤتمر المانحين لقيام الدولة الفلسطينية"، الذي عقد في باريس بتاريخ 2007/12/17، بمساعدات تصل إلى حوالي 7.4 مليار دولار للسلطة الفلسطينية على مدى ثلاث سنوات. وكانت السلطة قد قدمت للمؤتمر خطة تنمية ثلاثية (خطة التنمية والإصلاح) تشمل السنوات 2008 إلى 2010. وتتسم الخطة بطابع إنقاذي، وتشمل إعادة إعمار البنية التحتية، وتوفير رواتب موظفي السلطة. وحددت الخطة ثلاثة أسس للتنمية الحقيقية في الضفة الغربية وقطاع غزة، هي:

1. فرض القانون والنظام في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتنفيذ إصلاحات رئيسية تمكن السلطة من إيجاد اقتصاد مستدام، وبناء مؤسسات فاعلة تشكل نواة الدولة المستقلة.
2. قيام "إسرائيل" بإزالة العقبات التي تعرقل سير عمل الحكومة والاقتصاد، وبالتالي قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة.
3. مطالبة المجتمع الدولي بمواصلة دعمه لصمود الشعب الفلسطيني، وتوفير دعم منسق ومرن للسلطة الفلسطينية.

وتعدّ الخطة المانحين بتحقيق تغيير وتطوير حقيقيين في أربعة مجالات، هي: الحكم الرشيد، والمجال الاجتماعي، والقطاع الخاص، والبنى التحتية؛ حيث يستند تنفيذها إلى تطبيق الأسس الثلاثة أعلاه.

ولا تظهر حتى كتابة هذا التقرير أرقام محددة حول المساعدات والمنح التي تلقتها السلطة الفلسطينية خلال سنة 2008؛ غير أن رئيس وزراء حكومة السلطة في رام الله سلام فياض أشار في أواخر شهر تشرين الأول / أكتوبر 2008 أن مجموع ما تلقت السلطة منذ انعقاد مؤتمر باريس في 2007/12/17 بلغ 1.6 مليار دولار⁹. ويظهر أن معظم المساعدات تذهب لسد العجز في الموازنة (نحو 95%) بينما يذهب الباقي لدعم المشاريع، وهو بخلاف ما كان يحدث قبل سنة 2000 (قبل انتفاضة الأقصى)، عندما كانت معظم المساعدات والمنح تصرف لدعم المشاريع¹⁰.

وكان الاتحاد الأوروبي قد التزم بتقديم 440 مليون يورو (631 مليون دولار)، خلال سنة 2008، كما التزمت الولايات المتحدة بتقديم 550 مليون دولار، وأستراليا التزمت بـ 45 مليون دولار للفترة نفسها. كما التزمت فرنسا وألمانيا وبريطانيا وإسبانيا وكندا والسويد بتقديم مبالغ على مدى ثلاث سنوات (2008-2010) يبلغ مجموعها 2.036 مليار دولار¹¹.

ويظهر أنه كان لدى السلطة في رام الله شكوى من عدم إيفاء الدول العربية بالالتزامات، التي قطعتها على نفسها في قمة بيروت، بتقديم دعم مالي سنوي مقداره 660 مليون دولار. ووفقاً لتقرير نشرته الواشنطن بوست، وأعادت نشر مقاطع منه جريدتي الأهرام والقدس في أواخر تموز/ يوليو 2008، فإن معظم الدول العربية لم تسدد كامل التزاماتها، وإن المبالغ التي تسلمتها السلطة حتى حينه كانت أقل مما تعهدت به بـ 1.27 مليار دولار. وأشار التقرير إلى أربع دول أوفت بالتزاماتها أو في طريقها لذلك، وهي السعودية والإمارات والجزائر وقطر.

وكانت السعودية والكويت قد تعهدتا بدفع مبلغ 92.4 مليون دولار سنوياً لكل منهما، حيث قدمت السعودية ما مجموعه 561 مليون دولار من أصل 647 مليوناً عن السنوات السبع (2002-2008)، بينما قدمت الكويت 199 مليوناً. أما الجزائر فقدت 274 مليوناً من أصل مجمل التزاماتها البالغة 374 مليوناً (73.2%)، وقدمت الإمارات 259 مليوناً من مجمل التزاماتها البالغة 301 مليوناً (43 مليون دولار سنوياً) بنسبة 86%.

ومن الجدير بالذكر أن قطر قد دفعت جميع التزاماتها عن السنوات السبع البالغة 180.3 مليون دولار (25.8 مليون دولار سنوياً)، وزادت عليه مبلغ 52.4 مليون دولار أخرى (129% من مجمل التزاماتها). وبلغ مجموع ما قدمته ليبيا طوال السنوات السبع 67 مليون دولار، علماً أنها تعهدت بتقديم مساعدة سنوية قدرها 79 مليون دولار، أي أن مجموع التزاماتها بلغ 469 مليوناً دفعت منه ما نسبته 14.3%. وقدمت سلطنة عُمان ما مجموعه 19 مليون دولار من أصل مجمل تعهداتها البالغة 91 مليوناً أي ما نسبته 20.9%، وكانت عُمان قد التزمت بدفع 13 مليون دولار سنوياً¹².

وقد أشارت الإمارات في وقت لاحق أنها أوفت بكامل التزاماتها حيث سلمت مبلغ 42 مليون دولار في أوائل شهر آب/ أغسطس 2008¹³. وقامت السعودية بتسليم مبلغ 100 مليون دولار للسلطة في رام الله في أواخر آب/ أغسطس 2008 ليبلغ مجموع إسهامها 661 مليوناً¹⁴، وهو ما يزيد عما تعهدت به بنحو 14 مليون دولار. أما الكويت فقدت في شهر آب/ أغسطس 2008 مبلغ 80 مليون دولار عن طريق البنك الدولي لترتفع نسبة إسهامها إلى 43.1% من مجمل التزاماتها عن الفترة 2002-2008¹⁵.

ويظهر أن التفاعل الرسمي العربي قد تزايد إثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2008/12/27-2009/1/18)، حيث تعهدت البلدان العربية بدفع نحو ملياري دولار، منها مليار دولار تعهدت بها السعودية، وتعهدت الكويت بـ 500 مليون دولار، وتعهدت قطر بـ 250 مليون دولار، كما تعهدت الجزائر بـ 200 مليون دولار.

على الرغم من أن الحصار ليس جديداً، فهو سمة من سمات الاحتلال الإسرائيلي وجزء حيوي من سياسته، إلا أن الأضرار والخسائر التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني، خصوصاً في قطاع غزة خلال سنة 2008 نتيجة تصاعد

سادساً: الحصار والإنغلاق الإسرائيلي

هذا الحصار وقسوة أساليبه كانت كبيرة. ومما زاد الوضع سوءاً العدوان الإسرائيلي الشرس في أواخر سنة 2008 على قطاع غزة.

1. الخسائر الاقتصادية جراء الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة:

بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في 2007/6/15، شددت "إسرائيل" حصارها البحري والبري والجوي على القطاع، وأعلنت غزة "كياناً معادياً"، وأمر وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك في 2008/1/18 بـ "إقفال كل المعابر" مع قطاع غزة¹⁶، كما قطعت "إسرائيل" الوقود بشكل كامل عن القطاع في 2008/1/20؛ وهكذا أصبح قطاع غزة محاصراً كلياً (انظر جدول 8/5).

وقد ترك القرار الإسرائيلي بوقف تزويد القطاع بالوقود أثراً بالغاً على مختلف أوجه الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والإنسانية، والصحية، والتعليمية، وانهارت جميع القطاعات الاقتصادية بشكل تام، وتكبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر فادحة.

جدول 8/5: عدد أيام الإغلاق الكلي والجزئي وأيام العمل لمعابر قطاع غزة حتى نهاية سنة 2008¹⁷

المعبر	عدد أيام الإغلاق الكلي	عدد أيام الإغلاق الجزئي	عدد أيام العمل	الفترة
رفح	159	31	175	2006/12/31-2005/11/26
	308	-	57	2008/1/9-2007/1/1
	102	-	-	2008/4/19-2008/1/9
	163	20	-	2008/12/19-2008/6/19
المنظار (كارني)	112	142	111	2006/11/24-2005/11/25
	121	56	188	2007
	114	-	-	2008/4/1-2008/1/10
	149	-	34	2008/12/19-2008/6/19
بيت حانون (إيريز)	254	-	-	2006/11/24-2005/11/25
	365	-	-	2007
	366	-	-	2008
صوفا	186 أمام البضائع	-	179 للبضائع	2006/11/25-2005/11/24
	365 أمام العمال		365 للعمال	
	300	-	65	2007
	42	56	-	2008/4/1-2007/12/26
	45	83	-	2008/10/31-2008/6/26
كرم أبو سالم (كيرم شالوم)	314	-	51	2006/11/25-2005/11/24
	186	-	179	2007
	56	-	42	2008/4/1-2007/12/26
	127	-	56	2008/12/19-2008/6/19
ناحل عوز	62	-	303	2006/11/25-2005/11/24
	92	-	273	2007
	78	105	-	2008/12/19-2008/6/19

ويمكن تلخيص آثار الإغلاق الكامل لقطاع غزة كما يلي:

- القطاع الخاص: ذكر تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية (أوتشا) أن القطاع الخاص في قطاع غزة، الذي يوفر 53% من كافة فرص العمل، كان المتضرر الأكبر من الإغلاق ونقص المواد الخام ونقص فرص الأعمال التجارية. فقد تمّ بشكل مؤقت تسريح أكثر من 75 ألف عامل من مجموع 110 آلاف عامل في القطاع الخاص، بسبب إغلاق المعابر، وأغلقت أغلبية الأعمال التجارية الخاصة¹⁸.

وأشار تقرير صادر عن اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار في غزة في 2008/3/9، إلى أن القدرة الإنتاجية للقطاع الخاص في قطاع غزة انخفضت منذ فرض الإغلاق الشامل على قطاع غزة في منتصف حزيران / يونيو 2007، لتصل إلى معدل 11% من قدرتها الكاملة. وتشير الإحصاءات الأولية إلى أن أكثر من 43% من مؤسسات القطاع الخاص قامت بوقف أنشطتها التجارية بالكامل، في حين أن أكثر من 55% من تلك المؤسسات خفّضت أنشطتها التجارية بنسبة تتجاوز 75%¹⁹.

• القطاع الصناعي: قدرّ الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية الخسائر الشهرية للقطاعات الصناعية في قطاع غزة منذ منتصف حزيران / يونيو 2007 بنحو 15 مليون دولار، أي ما مجموعه 277.5 مليون دولار تقريباً حتى نهاية سنة 2008. فيما أشارت بيانات صادرة من القطاعات الاقتصادية إلى بلوغ الخسائر أكثر من 200 مليون دولار، وذلك وفق تقرير اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار في 2008/3/9²⁰. وأشار تقرير آخر للجنة الشعبية لمواجهة الحصار في غزة في 2008/11/25، إلى إغلاق ما نسبته 97% من أصل 3,900 مصنع وورشة عمل، وتوقف الباقي بسبب انقطاع الكهرباء ونقص الغاز والوقود، مما أضاف 35 ألف عامل إلى قائمة البطالة²¹.

• القطاع الزراعي: ذكر تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية الصادر في 2008/12/17 حول تأثير الحصار على غزة؛ أن ما يقارب 40 ألف فرصة عمل مؤقتة ودائمة قد فقدت في قطاعات الصيد والزراعة. وذهب التقرير إلى أن نقص قطع الغيار، والقيود المفروضة من قبل الجيش الإسرائيلي على حرية الصيد، وتدهور الحياة البحرية نتيجة إلقاء مياه الصرف الصحي إلى البحر، تعدّ من العوامل الرئيسية التي تؤثر في قطاع الصيد. وأوضح التقرير بأن الحظر المفروض على الصادرات ونقص المدخلات الأساسية أدى إلى شلل أجزاء كبيرة في قطاع الزراعة. وتشير تقارير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) Agriculture Organization of the United Nations أن 70% من الأراضي الزراعية في غزة لا يتم ريّها حالياً، وقد أدى ذلك إلى عملية تصحر تدريجي. إضافة إلى ذلك، فإن تكرار الاجتياحات الإسرائيلية في غزة أدى إلى تدمير الأراضي والمحاصيل والمعدات، وإلى منع الفلسطينيين من الوصول إلى المناطق الزراعية الواسعة القريبة من المنطقة العازلة. وقد عانى المزارعون وأصحاب مزارع الدواجن من نقص العلف وغاز الطهي. وقد أدت هذه المعاناة إلى نفوق الكثير من الطيور²². وحسب بيانات وزارة الزراعة فإن معدل الخسائر اليومية نتيجة عدم قدرة المزارعين على تصدير منتجاتهم يبلغ 150 ألف دولار يومياً²³، وهو ما يعني أن معدل الخسائر السنوية الناتجة عن عدم القدرة على التصدير بسبب الحصار بلغت حوالي 55 مليون دولار.

- القطاع التجاري: تشير معطيات اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار في غزة إلى أن المعابر التجارية، ومنذ الحصار المشدد الذي فرض منذ 2007/6/15، مغلقة بشكل عام. وما يدخل منها من احتياجات المواطنين تتراوح نسبته ما بين 10-15% فقط من احتياجات قطاع غزة، والتي تقدر بـ 600 شاحنة يومياً. ومنذ 2008/11/4 أغلقت "إسرائيل" المعابر بشكل تام دون السماح لأي كميات تذكر من الدخول، حتى كمية الـ 15% التي كان مسموحاً بها²⁴. ونتيجة القيود المفروضة من قبل سلطات الاحتلال على التحويلات المالية بالشيكال إلى قطاع غزة؛ فقد اضطرت وكالة الأونروا في 2008/11/19 إلى أن تعلق برنامج مساعداتها المالية لـ "حالات الفقر الشديد" من لاجئي القطاع²⁵.
- قطاع الإنشاءات والمقاولات: منذ إعلان الاحتلال وقف التعامل بالكود الجمركي لقطاع غزة ومنع إدخال المواد الخام، ومن بينها مواد البناء مثل الإسمنت والحديد الصلب، عانى قطاع البناء في قطاع غزة من الشلل، وأغلقت كافة مصانع البناء (13 مصنع بلاط، و30 مصنع إسمنت، و145 مصنع رخام، و250 مصنع طوب)؛ مما تسبب بفقدان 3,500 وظيفة. وتقدر قيمة توقف المشاريع الإنشائية بأكثر من 350 مليون دولار. كما قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوقف كافة عقود الإنشاء للبنى التحتية، مثل تأهيل الشوارع والمياه والصرف الصحي، وبقيمة تقديرية تبلغ 60 مليون دولار. فيما أوقفت وكالة الغوث الدولية برامج إيجاد فرص عمل بلغت قيمتها 93 مليون دولار، ويستفيد منها بشكل مباشر أكثر من 16 ألف شخص²⁶. وبحسب تقرير اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، المنشور في 2008/11/25، فقد تم إغلاق ما نسبته 97% من شركات المقاولات في قطاع غزة نتيجة الحصار الإسرائيلي²⁷.
- البطالة: أشار تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية حول تأثير الحصار على قطاع غزة إلى أن البطالة ارتفعت من 32.3% في الربع الثاني من سنة 2007 إلى رقم قياسي قدره 49.1% في الفترة نفسها من سنة 2008. وذكر التقرير أن البطالة القسرية لما يزيد عن 100 ألف شخص من القادرين على العمل، تعتبر إحدى العوامل الرئيسية للآزمة التي يشهدها القطاع²⁸. بينما يشير تقرير اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار في 2008/11/25 إلى وجود 140 ألف شخص عاطل عن العمل في القطاع جراء إغلاق المعابر والحصار المستمر منذ عامين²⁹.
- الفقر: ذكر تقرير أعدته اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار في غزة في 2008/11/25 أن 80% من سكان غزة يعيشون تحت خط الفقر³⁰.



2. الخسائر الاقتصادية جراء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2009/1/18-2008/12/27):

كشفت الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن قطاع غزة قد تكبد خسائر اقتصادية مباشرة بقيمة 1.9 مليار دولار نتيجة العدوان الإسرائيلي. وبلغت الخسائر المباشرة في البنية التحتية حوالي 1.2 مليار دولار. وأظهر تقرير الجهاز المركزي تدمير العدوان 4,100 مسكن بشكل كامل، بالإضافة إلى 17 ألف مسكن آخر دُمّر بشكل جزئي، وكذلك دُمّرت مقرات للحكومة والأجهزة الأمنية³¹. ولفت تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن 18,035 نازحاً فلسطينياً كانوا ما يزالون في ملاجئ وكالة الأونروا في مختلف أنحاء القطاع مع نهاية العدوان³². وقدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المنازل التي تضررت في قطاع غزة أو دمرت تماماً بنحو 14 ألف منزل، في حين ذكر أن أكثر من 60% من بين 400 مدرسة تمّ تقييم أوضاعها في غزة، تعرضت لأضرار جزئية أو بالغة³³.

ووفق الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقدر خسائر الأنشطة الاقتصادية في القطاع بـ 3.9 مليون دولار يومياً (انظر جدول 8/7)، وبـ 86.7 مليون دولار خلال فترة العدوان. وحتى استرداد النشاط الاقتصادي الفلسطيني في قطاع غزة، والذي تقدر مدته بعام كامل، وبتناقص ثابت لقيمة الخسائر اليومية؛ فإن الخسائر لتلك الفترة (2010/1/17-2009/1/18) تقدر بحوالي 717.3 مليون دولار، وفي المجمل تكون أنشطة الاقتصاد الفلسطيني قد خسرت حوالي 804 ملايين دولار جراء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وتبعاته المستقبلية³⁴.

وأفاد رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، لؤي شبانة، أن قطاع غزة منطقة منكوبة من النواحي الإنسانية، والاقتصادية، والصحية، والاجتماعية، جراء العدوان الإسرائيلي الذي شمل كل مناحي الحياة³⁵.

جدول 8/6: الخسائر المباشرة في البنية التحتية نتيجة العدوان على قطاع غزة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - رام الله³⁶

المنشأة	العدد	التكلفة بالمليون دولار ⁽²⁾
مسكن مدمرة بشكل كلي ⁽¹⁾	4,100	200
مباني ومسكن متضررة جزئياً ⁽¹⁾	17,000	82
عدد المساجد المدمرة بشكل كلي وجزئي ⁽¹⁾	92	12
عدد المباني التعليمية (مدارس، وجامعات) المدمرة ⁽¹⁾	29	9.7
مقرات أمنية ⁽²⁾	60	12.2
مجمع الوزارات ⁽²⁾	1	25
مباني وزارات ⁽²⁾	16	43.5
جسور ⁽²⁾	2	3
مقرات بلديات وهيئات محلية ⁽³⁾	5	2.3
محطات بنزين ⁽¹⁾	4	2
أثاث ومركبات وآلات وأجهزة ونثرات لمبانٍ مدمرة ⁽¹⁾	-	1
خطوط مياه ومجاري (خط) ⁽⁴⁾	10	2.4
الأراضي الزراعية ومستلزماتها من استهلاك وسيط وبنية تحتية	-	170
سيارات إسعاف ودفاع مدني ⁽¹⁾	20	1.5
محطات توليد كهرباء ⁽¹⁾	10	10
طرق (بالكيلو متر)	50	2
مصانع ومحلات صرافة وورش حدادة ومنشآت تجارية أخرى (منشأة)	1,500	19
أسوار منازل ومصانع وورش عمل ⁽¹⁾	-	5
خسائر مباشرة أخرى لم تذكر أعلاه ⁽¹⁾	-	22
مجموع الخسائر المباشرة		624.6
تكاليف إزالة الردم وأجور عمال ⁽¹⁾	-	600
المجموع الإجمالي لخسائر البنية التحتية والمباني		1,224.6

⁽¹⁾ تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

⁽²⁾ تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالاعتماد على تقديرات أولية من اتحاد المقاولين.

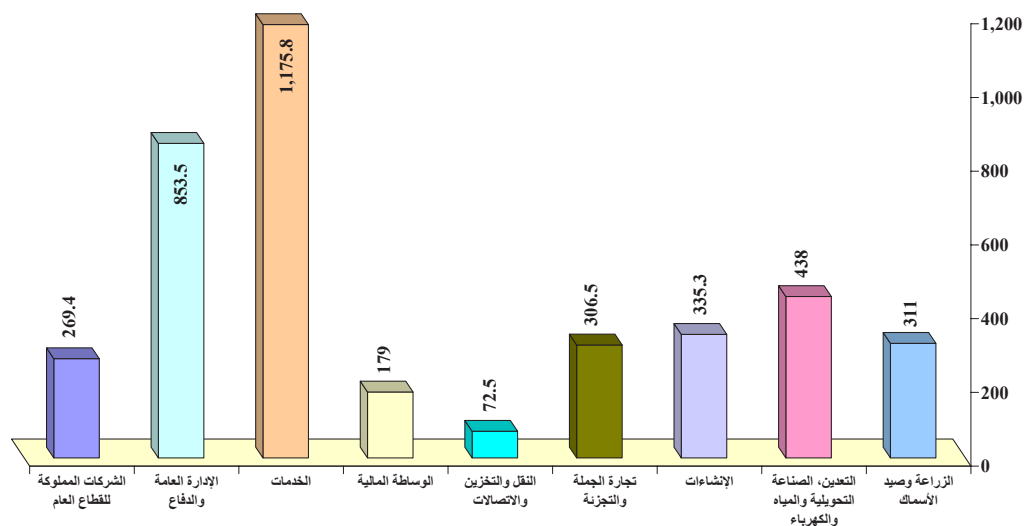
⁽³⁾ تقديرات وزارة الحكم المحلي.

⁽⁴⁾ تقديرات سلطة المياه.

جدول 8/7: الخسائر اليومية في الأنشطة الاقتصادية في قطاع غزة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - رام الله (بالألف دولار)³⁷

النشاط الاقتصادي	الخسائر اليومية
الزراعة وصيد الأسماك	311
التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء	438
الإشاعات	335.3
تجارة الجملة والتجزئة	306.5
النقل والتخزين والاتصالات	72.5
الوساطة المالية	179
الخدمات	1,175.8
الإدارة العامة والدفاع	853.5
الشركات المملوكة للقطاع العام	269.4
المجموع	3,941

الخسائر اليومية في الأنشطة الاقتصادية في قطاع غزة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - رام الله (بالألف دولار)

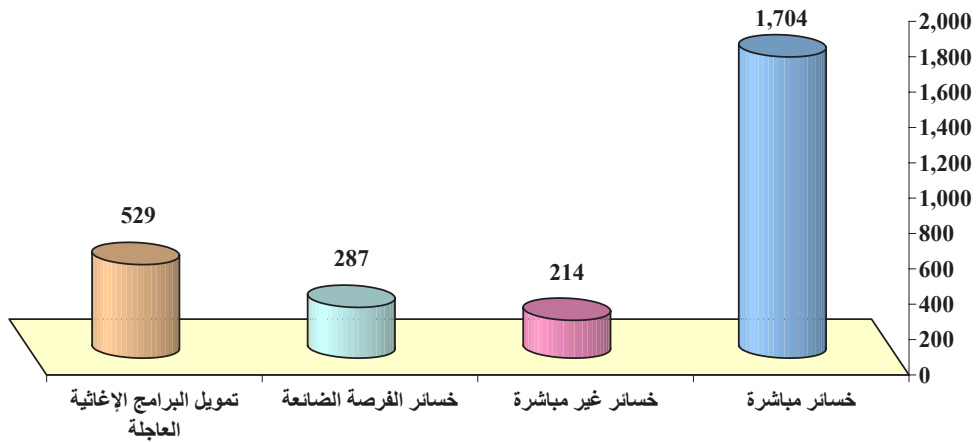


من جهة أخرى، ووفق الإحصائيات الأولية للجان المختصة، المكلفة من قبل وزارة التخطيط في قطاع غزة، فقد بلغ إجمالي تقديرات خسائر الاقتصاد الفلسطيني جراء العدوان الإسرائيلي على القطاع 2.734 مليار دولار، موزعة حسب الجدول التالي:

جدول 8/8: إجمالي خسائر الاقتصاد الفلسطيني، وزارة التخطيط - غزة (بالمليون دولار)³⁸

تصنيف الخسائر	حجم الخسائر
خسائر مباشرة	1,704
خسائر غير مباشرة	214
خسائر الفرصة الضائعة	287
تمويل البرامج الإغاثية العاجلة	529
إجمالي الخسائر	2,734

إجمالي خسائر الاقتصاد الفلسطيني، وزارة التخطيط - غزة (بالمليون دولار)

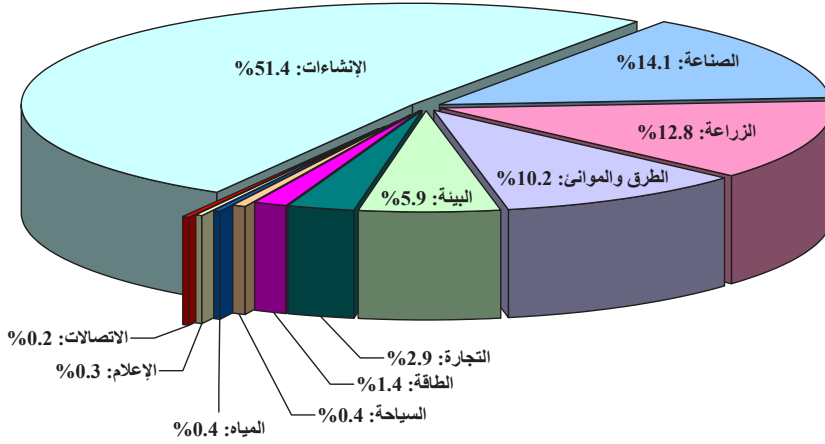


وفي تفصيل للخسائر المباشرة، فقد كان قطاع الإنشاءات هو المتضرر الرئيسي حيث بلغت نسبة الخسائر فيه 51.4%، يليه القطاع الصناعي بنسبة 14.1%، ثم القطاع الزراعي بنسبة 12.8% من إجمالي الخسائر المباشرة (انظر جدول 8/9).

جدول 8/9: توزيع الخسائر المباشرة حسب القطاعات، وزارة التخطيط - غزة³⁹

النسبة المئوية %	حجم الخسائر (بالمليون دولار)	القطاع
14.1	240	الصناعة
2.9	50	التجارة
12.8	218.2	الزراعة
0.4	6.7	السياحة
1.4	23.4	الطاقة
0.4	6.5	المياه
51.4	876.1	الإنشاءات (المباني العامة والمساكن)
10.2	173	الطرق والموانئ
0.3	5.4	الإعلام
0.2	3.9	الاتصالات
5.9	100.5	البيئة
100	1,703.7	المجموع الكلي

نسبة الخسائر المباشرة حسب القطاعات، وزارة التخطيط - غزة



3. الأنفاق: بديل استثنائي وأداة صمود:

مع بداية الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة سنة 2006، بدأت تنمو وتتوسع ظاهرة الأنفاق برفح، وأصبحت طريقاً لتهرب المواد والسلع بأنواعها المختلفة. ومع اشتداد الحصار العدواني الإسرائيلي على القطاع تزايد عدد الأنفاق من 20 نفقاً في منتصف 2007 إلى أن وصل حسب التقديرات حتى تشرين الثاني / نوفمبر 2008 إلى ما يقارب 500 نفق متعددة الأشكال والأغراض، يتراوح طولها ما بين 200-1,000 متر، ويتراوح عرضها من نصف متر إلى مترين، بينما يصل ارتفاعها إلى متر ونصف؛ وهي تحفر على عمق يتراوح بين 8-15 متراً تحت سطح الأرض، ويتطلب الحفر أسابيع أو شهوراً. أما بالنسبة لتكلفة حفر النفق فتتراوح ما بين 20-100 ألف دولار حسب طول النفق (كلفة المتر الواحد حوالي 100 دولار)⁴⁰.

وتستخدم الأنفاق لإدخال البضائع والمواد من جانب واحد فقط ولا يجري تصدير أي مادة أو سلعة من غزة إلى مصر والخارج، بمعنى أن اقتصاد غزة استهلاكي 100%. ويقدر البعض بأن الاستيراد الشهري عبر الأنفاق يتراوح ما بين 35-40 مليون دولار. وتقدر الأرباح التي يجنيها التجار وأصحاب الأنفاق والعاملين بها سنوياً بنحو 200-300 مليون دولار. ومع بداية شهر أيلول / سبتمبر 2008، عملت بلدية رفح بجباية رسوم من أصحاب الأنفاق تحت مسمى "نشاط تجاري عبر الحدود"، ويدفع كل صاحب نفق مبلغ عشرة آلاف شيكل (أي ما يعادل 2,700 دولار)، ومن لم يدفع يمنع من استكمال حفر نفقه، أو يغلق نفقه إن كان يعمل. وعلى الرغم من أن معظم السلع تباع بأسعار مرتفعة، إلا أن بعض السلع الاستراتيجية تباع بنحو نصف سعرها مقارنة بما يأتي من "إسرائيل"، وتحديداً المحروقات (السولار، والبنزين، والكان).

ومن الجدير بالذكر أن نسبة كبيرة من أصحاب هذه الأنفاق هم من صغار السن (25-40 عاماً)، ويبلغ عدد عمال الأنفاق أكثر من 12 ألف عامل، ويستثنى من ذلك من يعملون بالتجارة والنقل والتوزيع. وقد توفي 49 فلسطينياً داخل الأنفاق، منذ بداية 2008 وحتى أوائل كانون الأول/ديسمبر 2008، لانعدام وسائل الأمان، وعدم توفر معدات الحفر اللازمة وأدوات رفع الأنقاض، فضلاً عن الضغوط الأمنية الإسرائيلية والمصرية⁴¹.

وأدت عمليات نقل البضائع والسلع من الأنفاق إلى زيادة واردات القطاع من مصر (بما في ذلك تجارة الشنطة) من 30 مليون دولار سنوياً خلال السنوات 1994-2006 إلى حوالي 650 مليون دولار سنوياً⁴². وهو ما يعني أن الأنفاق تمكنت ولو جزئياً من تخفيف الحصار أو كسره، كما أسهمت في تقليل اعتماد قطاع غزة على الاقتصاد الإسرائيلي، وزيادة تفاعله مع محيطه العربي، وقدمت تعبيراً عن إرادة الصمود ورفض الرضوخ للإرادة الإسرائيلية، وأظهرت قدرة على التكيف مع الظروف الاستثنائية الصعبة. وقد تمثلت إرادة الصمود والتحدى في القدرة المتميزة على نقل السلاح عبر الأنفاق بشكل مكن قوى المقاومة من الأداء البطولي في مواجهة الاجتياحات الإسرائيلية، وخصوصاً العدوان الواسع على القطاع في 2008/12/27-2009/1/18.

وعلى الرغم من أن الأنفاق وفّرت رئة تنفس اقتصادي للقطاع، وفرص عمل لآلاف الغزنيين، إلا أنها ظلت أداة لخدمة الحاجات الاستهلاكية وليس التصديرية، وظلت عملاً يتسم بدرجة عالية من المخاطرة والتقلب. ومع ذلك، يبقى الدور الوطني للأنفاق في مواجهة الحصار هو المعيار الأهم والأول في تقييمها.

أشارت التقديرات إلى أن معدل الفقر بين الأسر الفلسطينية خلال سنة 2007 وفقاً لأنماط الاستهلاك الحقيقية قد بلغ 34.5% (23.6% في الضفة الغربية و55.7% في قطاع غزة). في حين

سابعاً: العمل والبطالة ومستوى المعيشة

أن 57.3% من الأسر الفلسطينية يقل دخلها الشهري عن خط الفقر الوطني (47.2% في الضفة و76.9% في القطاع). وهذا مرده بشكل أساسي إلى الاحتلال الإسرائيلي وما نتج عنه من سياسات وإجراءات وممارسات أدت إلى تشوه الاقتصاد الفلسطيني، ونهب موارده الطبيعية، وتعميق تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي.

وخلال سنة 2008، بلغت نسبة القوى العاملة المشاركة في الضفة والقطاع 41.3% (43% في الضفة و38.1% في القطاع). أما فيما يتعلق بالبطالة فقد بلغت نسبة البطالة في الضفة والقطاع 26% (19% في الضفة و40.6% في القطاع). ويعدّ قطاع الخدمات الأكثر تشغيلاً للاجئين في الضفة الغربية بنسبة 30.6%، يليه قطاع التجارة بنسبة 20.8%، بينما يُشغّل قطاع الخدمات أكثر من

نصف العاملين في قطاع غزة بنسبة 52%، يليه قطاع الصيد والزراعة والحراجة وصيد الأسماك بنسبة 28.4%. كما بلغ الأجر اليومي للفلسطينيين المستخدمين بأجر في الضفة والقطاع 91 شيكلاً، أي 25 دولاراً تقريباً؛ حيث بلغ المعدل في الضفة الغربية 98.6 شيكلاً، أي 27 دولاراً تقريباً، أما في قطاع غزة فقد بلغ المعدل 60.9 شيكلاً، أي 17 دولاراً تقريباً. في حين بلغ معدل الإعالة الاقتصادية (عدد السكان بمن فيهم العاملين مقسوماً على عدد العاملين) في الضفة والقطاع 5.9 في سنة 2008 بواقع 4.9 في الضفة و8.5 في القطاع⁴³.

وتجدر الإشارة إلى أن عشرات الآلاف من العمال الفلسطينيين يعملون داخل الخط الأخضر بشكل غير قانوني ودون الحصول على تصاريح عمل، وتشير بعض الأرقام إلى وجود أكثر من 50 ألف عامل فلسطيني يعملون في الداخل، في معظم الأحوال يتم استغلال وضعهم غير القانوني لابتزازهم والتهرب من دفع حقوقهم وأجورهم، إضافة إلى أن الجزء الأكبر منهم يعيش في ظروف صعبة وغير إنسانية، حيث يعيشون في مبانٍ مهجورة تفتقد إلى الخدمات الأساسية.

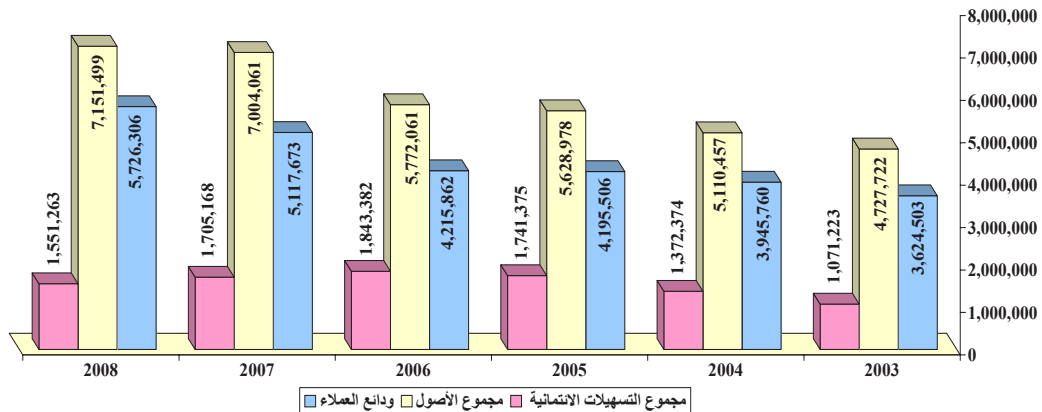
شهد القطاع المصرفي خلال السنوات 2003-2008

ثامناً: القطاع المصرفي

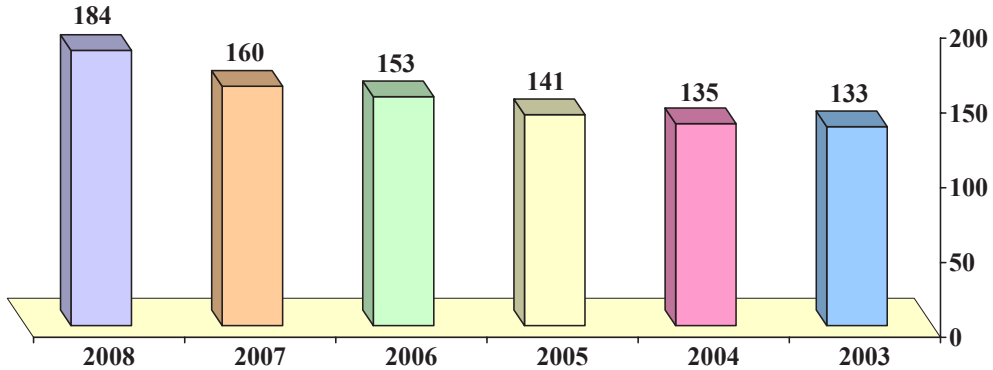
نموً كبيراً فيما يتعلق بإجمالي حجم الودائع ومجموع الأصول، إذ بلغت الودائع 5.7 مليار دولار، بينما بلغ

حجم الأصول 7.15 مليار دولار حتى 2008/8/31. إلا أن مجموع التسهيلات الائتمانية انخفض ليبلغ 1.55 مليار دولار أي ما نسبته 27% فقط من حجم الودائع، وهذه نسبة منخفضة إذا ما قورنت بدول المنطقة؛ حيث تبلغ نسبة مجموع التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع 68%، وفي الدول المتقدمة تبلغ 76%. كذلك بلغ عدد فروع البنوك المنتشرة في فلسطين 184 فرعاً بزيادة 38.5% عن عددها في سنة 2003⁴⁴.

نمو القطاع المصرفي في فلسطين 2003-2008/8/31 (بالألف دولار)



عدد فروع البنوك المنتشرة في فلسطين 2003-2008/8/31



أعلن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عن جدول غلاء المعيشة في الضفة الغربية وقطاع غزة لسنة 2008، حيث سجل متوسط أسعار

تاسعاً: الأسعار وغلاء المعيشة

المستهلك ارتفاعاً مقداره 9.89% خلال سنة 2008 مقارنة بمتوسط أسعار سنة 2007، إذ ارتفع متوسط الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (سنة الأساس 2004=100) في سنة 2008 إلى 121.01 مقارنة بـ 110.12 سنة 2007.

وأوضح الجهاز أن السبب الرئيسي لهذا الارتفاع يعود لارتفاع أسعار المواد الغذائية والمشروبات المرطبة بنسبة 17.26%، وأسعار خدمات المطاعم والفنادق والمقاهي بنسبة 12.94%، وأسعار النقل والمواصلات بنسبة 8.01%، وأسعار المسكن ومستلزماته بنسبة 7.64%، وأسعار المشروبات الكحولية والتبغ بنسبة 7.44%، وأسعار الخدمات الطبية بنسبة 7.25%، وأسعار المفروشات والأثاث والسلع المنزلية بنسبة 6.49%. في حين تراوحت أسعار بقية المجموعات بين الانخفاض أو الارتفاع الطفيف⁴⁵.

أشارت نتائج سوق فلسطين للأوراق المالية إلى أن حجم التداول في سنة 2008 قد وصل إلى ما يقارب 1,200 مليون دولار مقارنة مع حوالي 800 مليون دولار خلال سنة 2007، كما بلغت القيمة السوقية للشركات المدرجة في السوق في نهاية

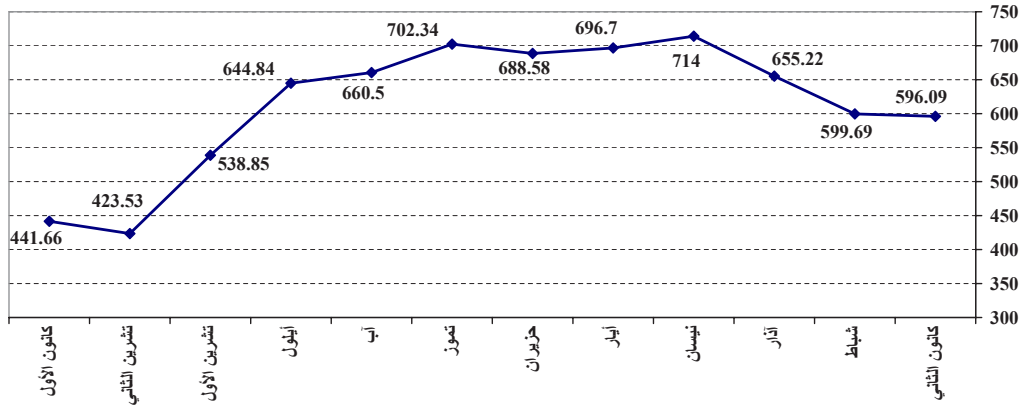
عاشراً: سوق فلسطين للأوراق المالية

سنة 2008 ما يقارب 2.4 مليار دولار، أما عدد الصفقات فقد تجاوز 152 ألف صفقة، كما بلغ عدد الأسهم المتداولة ما يقارب 339 مليون سهم. وعلى مستوى أداء المؤشرات الرئيسية للسوق،



أغلق مؤشر القدس نهاية سنة 2008 عند مستوى 441.66 نقطة منخفضاً بما قيمته 85.6 نقطة، أي ما نسبته 16.23% عن إغلاق سنة 2007. ويأتي هذا الانخفاض على خلفية تراجع مؤشرات كافة القطاعات، حيث سجل مؤشر قطاع البنوك انخفاضاً بنسبة 3.41%، وانخفض مؤشر قطاع الصناعة بنسبة 17.73%، كما انخفض قطاع التأمين بنسبة 25.43% وقطاع الخدمات بنسبة 2.78% وقطاع الاستثمار بنسبة 42.23%.⁴⁶

الإغلاق الشهري لمؤشر القدس خلال سنة 2008



ما يزال الاقتصاد الفلسطيني يعاني من اختلالات

حادبي عشر: التجارة الخارجية

هيكلية بسبب الاحتلال الإسرائيلي، وما يزال هذا الاقتصاد "اقتصاداً تابعاً" مرتبطاً بالتطورات السياسية والأمنية والاقتصادية الإسرائيلية؛ وما يزال تحكُّم "إسرائيل" بالمعابر والمطارات والحدود يؤثر بشكل هائل على التجارة الخارجية الفلسطينية، كما تعتمد "إسرائيل" من خلال ذلك إلى منح نفسها مزايا تفضيلية واحتكارية، بحيث تجبر الاقتصاد الفلسطيني على التعامل معها، وتجعل "إسرائيل" في أحيان كثيرة الخيار الوحيد المتاح. ولذلك استحوذت "إسرائيل" سنة 2007 على 86% من الواردات التي تصل إلى مناطق السلطة الفلسطينية، في حين تقوم مناطق السلطة بتصدير 64% من صادراتها إلى "إسرائيل"⁴⁷. أما في سنة 2008 فقد أشار أوفير جندلمان Ofir Gendelman، رئيس غرفة التبادل التجاري الإسرائيلي الفلسطيني في تل أبيب، إلى أن حجم التبادل التجاري بين "إسرائيل" وفلسطين قد بلغ 15 مليار شيكل (حوالي أربعة مليارات دولار)، حيث بلغت قيمة التبادل التجاري مع قطاع غزة مليار شيكل (نحو نصف مليار دولار)، في حين بلغت 13 مليار شيكل (نحو 3.5 مليار دولار) مع الضفة الغربية⁴⁸.

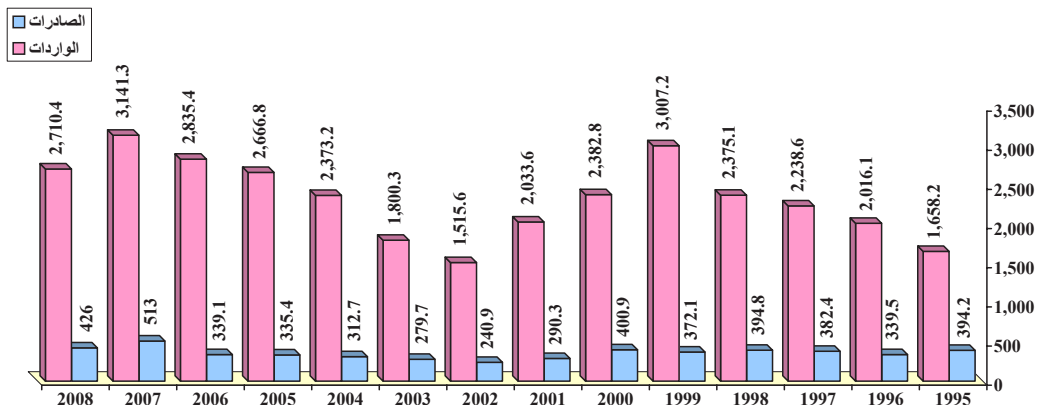
وتظهر أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن مجمل الصادرات الفلسطينية لسنة 2008 قد بلغ 426 مليون دولار، مقارنة بـ 513 مليون دولار سنة 2007؛ أما مجموع الواردات سنة 2008 فبلغ حوالي 2.71 مليار دولار، مقارنة بـ 3.14 مليار دولار سنة 2007. ويظهر الجدول التالي التجارة الخارجية الفلسطينية مع دول العالم وفق الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول 8/10: إجمالي قيمة الصادرات والواردات وصافي الميزان وحجم التبادل التجاري للضفة الغربية* وقطاع غزة 1995-2008 (بالمليون دولار)⁴⁹

السنة	إجمالي قيمة الصادرات	إجمالي قيمة الواردات	صافي الميزان التجاري	حجم التبادل التجاري
1995	394.2	1,658.2	-1,264	2,052.4
1996	339.5	2,016.1	-1,676.6	2,355.6
1997	382.4	2,238.6	-1,856.2	2,621
1998	394.8	2,375.1	-1,980.3	2,769.9
1999	372.1	3,007.2	-2,635.1	3,379.3
2000	400.9	2,382.8	-1,981.9	2,783.7
2001	290.3	2,033.6	-1,743.3	2,323.9
2002	240.9	1,515.6	-1,274.7	1,756.5
2003	279.7	1,800.3	-1,520.6	2,080
2004	312.7	2,373.2	-2,060.5	2,685.9
2005	335.4	2,666.8	-2,331.4	3,002.2
2006	339.1	2,835.4	-2,496.3	3,174.5
2007	513	3,141.3	-2,628.3	3,654.3
** 2008	426	2,710.4	-2,284.4	3,136.4

* باستثناء منطقة شرقي القدس التي ضمتها "إسرائيل" إليها.
** بيانات مقدرة.

إجمالي قيمة الصادرات والواردات للضفة الغربية وقطاع غزة 1995-2008 (بالمليون دولار)



خازمة

من الصعب أن يُطلب الكثير من الاقتصاد الفلسطيني "السجين"، والمكبّل تحت الاحتلال الإسرائيلي. وهو احتلال يتحكم بمفاصل الحياة الاقتصادية، ويمكك أدوات خنقها وتدميرها، ولا يتردد في استخدام هذه الأدوات كوسائل للضغط والتركيع.

إن أساس المأزق الاقتصادي المتزايد في ظلّ وجود السلطة الفلسطينية هو غياب سيادتها على الأرض والسكان، فهي لا تملك اتخاذ قرارات سيادية على الضفة الغربية وقطاع غزة وتنفيذها. كما جاءت اتفاقية باريس الاقتصادية لتكرس التبعية، ولتضع قيوداً إضافية على الاقتصاد الفلسطيني لزيادة تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي.

لقد كان على السلطة الفلسطينية وضع خطط للتحرر من قيود الاحتلال وتشجيع قيام قطاع اقتصادي عام، يعمل على إنتاج جزء من الاحتياجات الأساسية للسوق المحلية، ومساعدة القطاع الخاص على زيادة استثماراته في القطاعات الإنتاجية بدلاً من بناء جهاز بيروقراطي متخم ومترهل جعل نفقات السلطة أكثر بكثير من مواردها، وأخضعها لاشتراطات الدول المانحة التي جاءت بوصفات لزيادة وتعميق تبعية الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة للاقتصاد الإسرائيلي.

وقد أسهم سوء الإدارة والفساد اللذان تميزت بهما السلطة الفلسطينية في تعميق المأزق الاقتصادي الفلسطيني وزيادة تبعيته للإملاءات والإرادات الخارجية. وللخروج من المأزق الاقتصادي الذي تعيشه الضفة الغربية وقطاع غزة يجب اتباع سياسات، يكون هدفها التحرر وفكّ تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاحتلال، من خلال تطوير الإنتاج الوطني وتشجيع الاستثمار المنتج، والانفتاح على الاقتصادات والأسواق العربية، ومحاربة الفساد، وتنفيذ سياسات إدارية علمية تتمتع بالمصداقية والشفافية.

إن دعم صمود الشعب الفلسطيني في أرضه هو واجب وطني وعربي وإسلامي وإنساني، وإن كسر الحصار وإعادة إعمار قطاع غزة يقع في صلب هذا الواجب. ولا يجب السماح لـ"إسرائيل" بتوظيف ما تتسبب به من معاناة اقتصادية هائلة للفلسطينيين لتحقيق أهداف سياسية، ولكسر إرادتهم في التحرر والاستقلال.

هوامش الفصل الثامن

- ¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإعلان الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2008) (رام الله - فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نيسان / أبريل 2009)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/pressQ4%2008%20%20A_+Table.pdf
- ² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يصدر تقريراً إحصائياً حول الإحصاءات الزراعية للعام الزراعي 2006/2007، 2008/12/3، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/agri_stat_a.pdf
- ³ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإعلان الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2008).
⁴ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نشرة إحصائية خاصة بمناسبة الذكرى السنوية الحادية والستين لنكبة فلسطين.
⁵ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يصدر تقريراً إحصائياً حول النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية، 2008، 2009/4/26، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/Hotel_08_A.pdf
- ⁶ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإعلان الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2008).
⁷ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يصدر التنبؤات الاقتصادية لعام 2009، 2009/4/20، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/forecast_a.pdf
- ⁸ وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة، الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية، 2009/1/18، في: http://www.pmf.ps/news/plugins/spaw/uploads/files/budget_projections2009usd.pdf
- ⁹ جريدة القدس، 2008/10/29.
- ¹⁰ انظر تصريح رئيس المجلس الاقتصادي الفلسطيني (بكار) محمد اشتية، الجزيرة نت، 2008/10/12.
- ¹¹ Reuters, 17/12/2007.
- ¹² انظر: جريدة القدس، 2008/7/28؛ والأهرام، 2008/7/30.
- ¹³ الخليج، 2008/8/5.
- ¹⁴ الأيام، رام الله، 2008/8/24؛ والخليج، 2008/8/24.
- ¹⁵ وكالة معاً، 2008/8/12.
- ¹⁶ القيس، 2008/1/19.
- ¹⁷ الجدول من تجميع قسم الأرشيف والمعلومات في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- ¹⁸ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الإغلاق المفروض على قطاع غزة: الآثار الاقتصادية والإنسانية، القدس، كانون الأول / ديسمبر 2007، انظر: http://www.ochaopt.org/documents/Gaza_Special_Focus_December_2007_Arabic.pdf
- وماهر الطباع، تقرير قطاع غزة على حافة الانهيار التام آذار / مارس 2008، وصلت نسخة منه لمركز الزيتونة بتاريخ 2007/3/26.
- ¹⁹ موقع اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، 2008/3/9، انظر: <http://www.freegaza.ps/index.php?scid=100&id=554&extra=news&type=55>
- ²⁰ انظر: المرجع نفسه.
- ²¹ اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، 2008/11/25، انظر: <http://www.freegaza.ps/index.php?scid=100&id=1445&extra=news&type=55>
- ²² مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تأثير الحصار على قطاع غزة: أزمة الكرامة الإنسانية، 2008/12/17، انظر: http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_gaza_situation_report_2008_12_17_arabic.pdf



- ²³ اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، 2008/3/9.
- ²⁴ اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، 2008/11/25.
- Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, The Humanitarian Monitor, no. 31, ²⁵ November 2008, see:
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_humanitarian_monitor_2008_11_1_english.pdf
- ²⁶ اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، 2008/3/9.
- ²⁷ اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، 2008/11/25.
- ²⁸ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تأثير الحصار على قطاع غزة.
- ²⁹ اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، 2008/11/25.
- ³⁰ المرجع نفسه.
- ³¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009/1/19، انظر:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/gaza_losts.pdf
- والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الخسائر المباشرة في البنية التحتية.
- ³² مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تقرير عن الأوضاع في غزة من قبل منسق الشؤون الإنسانية،
2009/1/21-20، انظر:
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_gaza_humanitarian_situation_report_2009_01_21_arabic.pdf
- ³³ مركز أنباء الأمم المتحدة، 2009/2/13، انظر:
<http://un.org/arabic/news/fullstorynews.asp?newsID=10673>
- ³⁴ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009/1/19، انظر:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/gaza_losts.pdf
- الجزيرة نت، 2009/1/19، انظر:
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/16DC1AFA-DA23-4EB0-8DBF-5B06A42228DA.htm>
- ³⁶ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الخسائر المباشرة في البنية التحتية.
- ³⁷ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الخسائر اليومية في الأنشطة الاقتصادية، 2009/1/28، انظر:
<http://www.pcbs.gov.ps/DesktopModules/Articles/ArticlesView.aspx?tabID=0&lang=ar-JO&ItemID=1413&mid=12059>
- ³⁸ السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التخطيط، غزة، تقرير أولي عن الخسائر الإنسانية والاقتصادية، انظر:
http://www.mop.ps/ar/images/stories/projects/losses_report.pdf
- المرجع نفسه.
- ⁴⁰ انظر: غازي الصوراني، أنفاق رفح وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،
2008/12/12، انظر: <http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=201&a=79197>
- ⁴¹ انظر: زياد جرجون، ظاهرة الأنفاق: هل أصبحت أمراً واقعاً؟!، عرب48، 2008/12/15، في:
<http://www.arabs48.com/display.x?cid=7&sid=25&id=59129>
- ⁴² انظر: غازي الصوراني، أنفاق رفح.
- ⁴³ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نشرة إحصائية خاصة بمناسبة الذكرى السنوية الحادية والستين لنكبة فلسطين.
- ⁴⁴ صادق فروانة، "سوق فلسطين للأوراق المالية بين الأسواق المالية الصاعدة: دراسة حالة بورصة في ظل النزاع"، ورقة عمل في جلسة بعنوان "الاستثمار في أسواق رأس المال" نظمها المنتدى السنوي الثاني لسوق رأس المال الفلسطيني، سوق فلسطين للأوراق المالية، رام الله - فلسطين، 2008/10/27، في:
<http://www.p-s-e.com/PSEWEBSITE/publications/MultaqaBookPreview.pdf>
- ⁴⁵ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، جدول غلاء المعيشة الفلسطيني للعام 2008، 2009/1/20، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/CPI_2008_a.pdf
- ⁴⁶ سوق فلسطين للأوراق المالية، التقرير السنوي 2008، شباط / فبراير 2009، في:
<http://www.p-s-e.com/PSEWEBSITE/publications/PSEAnnualReport2008-2008.pdf>

⁴⁷ الحياة الجديدة، 2008/3/19.

⁴⁸ See: Israel Ministry of Foreign Affairs, 27/5/2009, in: <http://www.mfa.gov.il/MFA/Israel+beyond+politics/New-chamber-hopes-to-make-peace-through-business-27-May-2009.htm>

⁴⁹ انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نشرة إحصائية خاصة بمناسبة الذكرى السنوية الحادية والستين لنكبة فلسطين؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يصدر التنبؤات الاقتصادية لعام 2009؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، جهاز الإحصاء يصدر النتائج الأولية للتجارة الخارجية الفلسطينية للسلع لعام 2006، http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/Press_Release6-Arabic.pdf، في: 2008/2/25

The Palestinian Strategic Report 2008

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

لسنة 2008



هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008، والذي يصدر للعام الرابع على التوالي. وهو تقرير سنوي يهدف إلى متابعة الشأن الفلسطيني بالرصد والاستقراء والتحليل. ويغطي التقرير الأوضاع السياسية الداخلية، والوضع الإسرائيلي، وعلاقات التسوية والصراع مع "إسرائيل"، ويعالج المواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية. كما يناقش الجوانب المتعلقة بالأرض والقدس والمؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية.

يتميز التقرير بأن معلوماته محدثة حتى نهاية 2008، وأنه قد قام بإعداده ومراجعته بحجة متميزة من الأساتذة المتخصصين.

وعلى الرغم من سخونة العديد من المواضيع وحساسيتها، فإن مركز الزيتونة حرص على الالتزام بخطه في إصدار الدراسات والأبحاث الرصينة، وفق أفضل المعايير العلمية والمهنية. وبأمل المركز أن يكون هذا التقرير إضافة جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

د. محسن صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب. 14-5034 بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 803 644 | تليفاكس: +961 1 803 643

info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

